العلّة النحوية عند الزمخشري في كتابه المفصّل

ملخّص

*أ.د. إبراهيم البب
*أ.د. غياث بابو
*عمران أبو خليل

ندرس في هذا البحث العلة النحوية عند الزمخشري في كتابه (المفصّل)، وقد رأينا أن الزمخشري قد أحاط بالعلل جميعها في هذا الكتاب التي أتت عند النحاة السابقين على نحو مبعثر مشتت في كتبهم ، وقد حاولنا تجميعها ودراستها على نحو علمي دقيق، وذلك بالعودة إلى كتب النحاة السابقين ومناقشتها وصولاً إلى الصواب، مدللين بذلك بشواهد متعددة من القرآن الكريم والشعر العربي، لنصل إلى نتيجة مفادها : أنّ العلّة النحوية ركن ركين من أركان القواعد العربية في الوصول إلى التعليل الصحيح للظاهرة النحوية.

كلمات مفتاحية : العلة ، الزمخشري، المفصّل ، الشاهد .

*أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.
*أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.
* طالب دكتوراه ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية .

مقدمة :

إنّ ما يجعل الأسماء والأفعال تؤدّي دورها من حيث الرفع والنصب والجر هو العلة النحوية التي جعلتها تأتي على هذا النحو ، وتصل إلينا إلى ما وصلت إليه ، وقد عرّف الجرجاني العلة بقوله:" العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه".[1]

لنظر في مختلف الأحكام النحوية، وما يَرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام، وهو أمرٌ ضروري في كل قياس؛ لذلك كانت العلة هي الركن الرابع من أركان القياس؛ لأن القياس: "هو حمْل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[2]، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة، أي: خروج عن الأصل.

والعلة النحوية لا تكون في أصل الكلمات إنّما تكون فيما عدل فيه عن الأصل؛ ليأخذ إعراباً جديداً بعلة نحوية .

وقد وجدنا كتاب المفصّل مليئاً بالعلل النحوية ، وقد آثرنا دراستها ، وتقسيمها على النحو الآتي:

أولاً ـ العلل النحوية في الأسماء :

1 ـ العلل النحوية في إعراب الأسماء :

1 ـ علّة الاسمية :

لقد بدأ الزمخشري بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ، فذكر تعريف الاسم وحدّه عن الفعل والحرف بعلة عدم الاقتران بزمان وحدث ، وقبوله التعريف والإضافة والتنوين ، وجواز دخول (ال) التعريف عليه ، والإسناد إليه سواء بالفعل أم المبتدأ. [3]

2 ـ علة إعراب الاسم:

عنون الزمخشري في مفصله باباً أسماه (من أصناف الاسم المعرب) ورأى أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنّما تطفّل عليه بسبب المضارعة، واختلاف حركة آخره بحسب العوامل الداخلة عليه من رفع ونصب وجرّ، لفظاً أو محلاً. وقد قسم علّة إعراب الاسم بالحرف النائب مناب الحركة إلى ما يأتي :

أ ـ علة إعراب الأسماء الستة بالحروف بسبب الإضافة إلى ضمير، كقولك في حالة الرفع بالواو: جاءني أبوه وذو مال، وفي حالة النصب بالألف نحو: رأيتُ أباه ، وفي حالة الجر بالياء نحو: مررتُ بأخيه .

ب ـ علة إعراب (كلا وكلتا) بالحروف بسبب الإضافة إلى ضمير ملحقتين بالمثنى ، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، نحو : جاءني كلاهما، ورأيتُ كليهما ، ومررتُ بكليهما. [4]

3 ـ **علة الشبه والمضارعة والمشابهة :**

وهي من أقوى العلل، وأكثرها في القياس، وإليها يرجع أكثر العلل، فالشيء إذا أشبه شيئاً آخر، أخذ حكمه، وقد ذكرها السيوطي في الاقتراح. [5] وقد رأى الزمخشري أن الأصل في الإعراب للأسماء ، والفعل المضارع تطفّل على الاسم في الإعراب بسبب المضارعة. [6]

---

[1] التعريفات، الشريف الجرجاني: ص 154.

[2] أصول النحو العربي؛ د. محمد خير الحلواني: ص 15. أصول التفكير النحوي؛ د. علي أبو المكارم: ص 54.

[3] انظر : المفصّل في علم العربية : 33 .

[4] المفصل في علم العربية ، الزمخشري: ص 41 .

[5] الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي: 181 . .

[6] المفصل، الزمخشري : 83 .

1 ـ علّة رفع خبر (إنّ) وأخواتها:

ذهب الزمخشري مذهب البصريين في تبيان سبب رفع خبر (إن) وأخواتها بأنّ (إنّ) تشبه الفعل في العمل من ناحية تضمنها معناه وهو التوكيد ، فكما أن الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به ، فكذلك (إن) تعمل عمله لشبهها به غير أن في عمل (إن) يقدم المنصوب اسمها ويؤخر المرفوع تشبيهاً لها بالفعل الذي قدّم المفعول على فاعله، وبأن الحرف المشبه بالفعل يشبه الفعل الماضي المبني على الفتح المركب من ثلاثة مبنية على الفتح ، كقولك : كافأ المتفوّقَ المديرُ ، يضاهي تركيب : إنّ زيداً مجتهدٌ ، وقد علل هذه العلة الزمخشري بقوله عن سبب علة رفع خبر (إنّ) : "هو المرفوع في نحو قولك : (إنّ زيداً أخوك)، و(لعلّ بشراً صاحبُك). وارتفاعه عند أصحابنا، يقصد البصريين، بالحرف؛ فقد أشبه بذلك الفعل في لزومه الأسماء، والماضي كذلك الأمر في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل. ونزل قولك: إن زيداً أخوك منزلة ضرب زيداً أخوك. وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه.[1]

وهذه مسألة خلافية بعنوان : (القول في رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة) : [2]

مذهب الكوفيين أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : (إنّ زيداً قائمٌ) لأنها فرع على الفعل في العمل ، والفرع أضعف في العمل من الأصل الذي هو الفعل ، فينبغي ألاّ تعمل في الخبر ، ولو عملت في الخبر لاستوى عمل الفرع والأصل وهذا لا يجوز ، فهو، إذن، باقٍ مرفوعاً على الخبر كما كان خبراً مرفوعاً قبل دخول (إنّ) عليه ، وأصل : إنّ زيداً قائمٌ = زيدٌ قائمُ ، فعملت (إنّ) في الاسم فقط وبقي الخبر مرفوعاُ كما كان قبلُ .

وذهب البصريون إلى أن هذه الأحرف عملت عمل الفعل لقوة الشبه بينها وبينه لفظاً ومعنىً. من خمسة أوجه :

1 ـ أنها على وزن الفعل .

2 ـ أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي .

3 ـ أنها تقتضي الاسم بعدها كما أن الفعل يقتضي الاسم الفاعل المرفوع والمفعول المنصوب .

4 ـ أنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الفعل ، تقول : إنني ، لكنني ، كأنني، كما تقول في الفعلية : أتاني.

5 ـ تتضمن هذه الأحرف المشبهة معنى الفعل فمعنى (إنّ): أكّدت وتحققتُ ، وكذلك (ليت) فيها معنى تمنيتُ، وكذلك (كأنّ) فيها معنى أشبّه وغير ذلك ، و(لعلّ) فيها معنى ترجيتُ .

فلمّا أشبهت هذه الأحرف المشبهة الفعل في هذه الوجوه الخمسة عملت عمله بنصب الاسم ورفع الخبر كما أن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به. ولكن في عمل (إنّ) وأخواتها قدّم المنصوب على المرفوع على عكس الفعل الذي يأتي بعده الفاعل ولكن في بعض الأحيان يقدم المفعول على الفاعل .

2 ـ علّة رفع الاسم ونصب الخبر والعكس في بابي كان وإن :

ذكر الزمخشري ان الفعل يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول بهن فلّما أشبهت (كان) الفعل في العمل رفعت الاسم تشبيهاً بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول وكذلك في عمل (إنّ) العكس نصبت الاسم ورفعت الخبر على غرار تقديم المفعول على الفاعل في الجملة الأصلية . فلما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول.[3]

3 ـ علّة منع صرف الاسم لشبهه بالفعل :

---

[1] المصدر نفسه : 48 .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المسألة برقم (22) ص 176 .

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 102 .

ذهب الزمخشري إلى أن الاسم الذي على وزن (أفعل) يمنع من الصرف والتنوين ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لشبهه بالفعل ؛ لأنه على وزن الفعل ، كما أن الفعل المضارع(أحمدُ اللهَ) على وزن (أفعل) كذلك الأسماء على وزن الفعل الذي يغلبه في نحو (أفعل) كأحمد والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكران ومروان، ويصرف بسبب علة دخول (ال) التعريف عليه والإضافة ، تقول مثلاً مررت بالأحمدِ . [1]

تمنع الأعلام المزيدة بالألف والنون من الصّرف ، وذلك نحو : (عثمان ، رمضان ، عفان ، غطفان) . وغيرها من الأعلام المزيدة بالألف والنون. وشرط منعها من الصرف : العلمية وزيادة الألف والنون في آخرها ، وهذه الأعلام سواء كانت للأشخاص كما مرّ في الأسماء السابقة ، أو للأشهر نحو: (شعبان ، رمضان. أو أسماء بلدان نحو : أصفهان ، وعمان ، ورغدان) .

وهذه الأسماء تنصرف في النكرة ، وتمنع من الصرف في المعرفة إذا سمينا بها إنساناً، يقول سيبويه: " وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة ، وذلك نحو (عريان وسرحان وإنسان) يدلك على زيادته (سراح) ، فإنّما أرادوا حيث قالوا : (سرحان) أن يبلغوا به باب (سرداح) كما أرادوا أن يبلغوا بـ(معزى) باب (هجرع) ومن ذلك (ضبعان) يدلك على زيادته قولك : الضّبع والضباع وأشباه هذا كثير" [2] .

فالعلم ذو الزيادتين الألف والنون سواء كان أوله مفتوحاً أو مكسوراً أم مضموماً (كمروان وعمران وعثمان) لا فرق بين أعلام الأناس كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سمّيت باسم أبيها وهو غطفان بن قيس بن عيلان (وأصبهان) بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة علم بلد ، فهذه الأسماء ممنوعة الصرف اتفاقاً ؛ لأنّ الألف والنون فيها زيدتا معاً [3] .

4 ـ علة منع الاسم من الصرف :

1 ـ علة تركيب نحو : معدي يكرب وبعلبك .

2 ـ علة العدل من صيغة إلى صيغة : نحو : عُمر. وزحل . فهو معدول عن عامر وزاحل .

3 ـ علة العلمية والتأنيث لفظاً ومعنىً : نحو سعادَ وطلحةَ .

4 ـ علة الوصفية كما في أحمرَ .

5 ـ علة كون الاسم على صيغ منتهى الجموع: كمساجدَ ومصابيحَ . [4]

4 ـ نصب مميز (كم) الاستفهامية وجر مميز (كم) الخبرية لشبهه بالعدد :

ذكر الزمخشري أن مميز (كم) الاستفهامية ينصب لعلة سببها تركيب (كم) مع مميزها تشبيهاً لها بالعدد المركب كقولك: أحدَ عشرَ ، تقول: كم رجلاً عندك؟ بمنزلة العدد المركب مع التمييز : عندي أحدَ عشرَ رجلاً ، و ورأى أن (كم) الخبرية تجر التمييز فيأتي مضافاً إليه بشرط مجيء بعدها الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وبعد المئة والألف، ويكون المميز مع الخبرية مجموعاً كمميز الخمسة والمئة ، تقول: كم رجلٍ عندي، وكم رجالٍ كما تقول : خمسة أثوابٍ ومئة ثوبٍ. [5]

4 ـ علة الفرق :

---

[1] المفصّل في علم العربية، الزمخشري ، 41 .

[2] الكتاب، سيبويه : ٢ / ١١.

[3] ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش: ١ / ٦٧، شرح التصريح، الأزهري : ٢ / ٢١٧.

[4] المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، 42 .

[5] المفصل في علم العربية ، الزمخشري: 166 .

ذكر الزمخشري الفرق بين الفاعل والمفعول والفرق بينهما بقوله :"لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهذه علة اقتضائه الجر، كما أن الفاعل في الجملة وجب رفعه كذلك المفعول به وجب نصبه . " [1]

فالفرق بين الفاعل والمفعول أن الفاعل مرفوع والمفعول به يكون منصوباً، فالفرق واضح بين النصب والرفع .

5ـ علة أمن اللبس :

ذكر الزمخشري ذلك في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وقد أعربوه بإعرابه، كقوله تعالى : أسأل القرية)(يوسف:82) لأنه لا يلبِس أن المسؤول أهلها، لا هي ، ولا يقولون : رأيتُ هنداً ، تريد : غلامَ هند، وقد جاء الملبس في الشعر قال: [2]

عشيّةَ فرّ الحارثيون بعدمَا قضى نحبَه في ملتقى القومِ هوبرُ

وقال : [3]

طبيبٌ بما أعيى النّطاسيّ حِذْيَما

والتقدير : قضى نحبَه في ملتقى القومِ ابنُ هوبرِ؛ بما أعيى النّطاسيّ ابنُ حِذْيَمٍ ، فحذف المضاف وهو ابن ، وأقام المضاف إليه وهو هوبر وحذيما ، وأُعربا إعرابهما . [4]

6ـ علّة السّماع :

وهذه العلة من أكثر العلل وأهمها عند النحاة ؛ إذ إنهم اعتمدوا على السماع من العرب الفصحاء في قلب البوادي فأخذوا اللغة العربية الفصحي عنهم التي لا تشوبها شائبة وهي داخل عصر الاحتجاج ، ويحتج بها على القواعد النحوية والصرفية ، فقد كان الزمخشري في كثير من الأحيان يعتمد على علة السماع دون تسويغ عقلي للحكم النحوي أو التفصيل في الحكم ، وممّا ورد من ذلك قوله عند حديثه عن حذف المنادى ، فيقال : يا بؤسَ لزيدٍ ، والمعنى : يا قومُ بؤسَ لزيدٍ ، ومن أبيات الكتاب : [5]

يا لعنةُ اللهِ على الأقوامِ كلِّهم والصالحون على سمعانَ من جارِ

ومن ذلك أيضاً كقراءة [6] من قرا : (**ألاَ يَا اسْجُدُوا**)(النمل:25) على معنى : يا هؤلاء اسجدوا ،وهناك رأيان :

<u>الأول :</u> أن تكون تنبيهاً بمنزلة (ألا) .

<u>الثاني:</u> أن تبقى (يا) على بابها وكون المنادى محذوفاً . وقرأ ابن عباس ، وأبو جعفر ، والزهري ، والسّلمي ، والحسن ، وحميد ، والكسائي ، بتخفيف (أَلاْ يَسْجدوا)، وخُرْجت على أن تكون (ألا) حرف استفتاح و (يا) حرف نداء ، والمنادى محذوفا ، واسجدوا: فعل أمر مبني على هذه القراءة ، وسقطت ألف (يا) التي للنداء ، وألف الوصل في : اسجدوا إذ رسم المصحف : يسجدوا بغير ألفين ، لما سقطا لفظاً سقطا خطاً . وقرأ باقي السبعة بتشديد (ألاَّ) على أن تكون (أنْ + لا) و : يسجدوا : مضارع معرب منصوب".[7]

---

[1] المفصّل، الزمخشري : 98 .

[2] لذي الرمة ، انظر ديوانه : 2/ 647 .

[3] عجز بيت لأوس بن حجر ، صدره: فهل لكم فيها إليّ فإنني .... ديوانه : 111 . الخصائص : 2/ 453 .

[4] المفصل ، الزمخشري، ص 110 ـ 111 .

[5] الكتاب ، سيبويه : 2 / 218 .

[6] المفصل ، الزمخشري : 70 .

[7] معاني القرآن للفراء : 290/2 ، مشكل إعراب القرآن ، مكي : 147/2 ، الجامع لأحكام القرآن : 185/13-186 ، البحر المحيط : 68/7-69 .

أما النحويون فقد اختلفوا في هذه القراءة ؛ فذهب أبو عبيدة ، والأخفش ، وابن جني ، وأبو حيّان إلى أن (يا) حرف تنبيه ، أكّد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ، ولقصد المبالغة في التوكيد . وذهب الفراء ، ومكي إلى أنها حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وجوَّز ابن يعيش الرأيين . [1]

7 ـ علّة رفع المبتدأ والخبر لتجردهما من العوامل اللفظية :

ذهب الزمخشري إلى أن المبتدأ والخبر كل منهما يرفع الآخر لتجردهما من العوامل اللفظية الداخلة عليهما كـ(كان) وأخواتها وأفعال الظن التي تنصب مفعولين ، فإذا دخلت (كان) أو إحدى أخواتها أو فعل من أفعال الظن عملت فيهما، فكان تبقي المبتدأ مرفوعاً وتنصب الخبر ، وظنّ وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر ويصبحان مفعولين ، المبتدأ المفعول الأول والخبر المفعول الثاني ، تقول : كان زيدٌ نشيطاً، وظننتُ زيداً نشيطاً ، فلما دخلا على الجملة الاسمية : زيدٌ نشيطٌ ، عملا فيهما ، فهما الاسمان جُرّدا من العوامل اللفظية للإسناد نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ، والمراد التجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان) وظن وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوَا منها وجب رفعهما ، وهذا خلاف القواعد النحوية المعمول بها عند النحاة، وإنما اشترط في تجردهما من العوامل اللفظية من أجل الإسناد ؛ لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة.[2]

8 ــ علّة استغناء :

وهي تركُ شيء لذكر شيء آخرَ يقوم مقامه . ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ ضمير عائد يعود إلى المبتدأ، فقولك: "في الدار" معناه: استقر فيها. وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره، وذلك في مثل قولهم: البُرُّ الكُرُّ بعستينَ ، والسمنُ منوا ع ن بدرهمٍ . [3]

وفي أسلوب الاشتغال الذي حذف عامل الاسم المنصوب بذكر فعل بعده يرتبط به ضمير يعود إلى الاسم المنصوب لمتقدم كقولك: زيداً أكرمته، كأنك قلت: أكرمت زيداً أكرمته. فافعل الأول المحذوف لا يجوز إظهاره لأنك فسرته بالثاني للعلم به والاختصار مك. [4]

وقد يُحذف المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني كقوله: بين ذراعي وجبهة الأسد. [5]

وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوف، فهما متلازمان ضمن الرتبة المحفوظة إلاّ إذا علم امر الموصوف في السياق النصي فيجوز حذفه واقامة الصفة مقامه في الإعراب . [6]

9 ـ علة الحمل على اللفظ أو المحل :

ذكر الزمخشري علة نصب تابع المنادى المضموم غير المبهم في حالتي العطف والوصف ، فإذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك :يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، وياتميمُ أجمعون وأجمعين، وياغلام بشر وبشراً، ويا عمرو الحارثُ والحارثَ . [1]

---

[1] مجاز القرآن : 93/2–94 ، معاني القرآن للفراء : 290/2 ، معاني القرآن للأخفش : 648/2–649 ، الخصائص : 278/2–279 ، مشكل إعراب القرآن لمكي :147/2 ، ابن يعيش : 24/2 ، البحر المحيط : 69/7 .

[2] المفصل، الزمخشري : 23 .

[3] المصدر نفسه: 24 .

[4] المصدر نفسه : 49 .

[5] المصدر نفسه : 101 .

[6] المفصل في علم العربية ، الزمخشري : 116 ـ 118 .

وفي إعراب المعطوف على اسم (إن) جاز في قولك : إن زيداً ظريفٌ وعمراً، وإن بشراً راكب لا سعيدٌ أو بل سعيداً، أن ترفع المعطوف حملاً على المحل . وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن اردت العطف على الاسم مباشرة دون فصل وجب أن تقول: إن زيداً وعمراً قائمان بنصب عمرو لا غير.[2]

وكذلك في إعراب صفة اسم (لا) النافية للجنس وفي صفة المفرد وجهان :

أحدهما : أن يبنى معه على الفتح كقولك: لا رجلَ ظريفَ فيها.

والثاني يجوز فيه الوجهان النصب على المحل والبناء على اللفظ ، كقولك: لا رجلَ ظريفاً فيها أو ظريفَ، وإن فصلت بينهما كقولك : لا رجلَ في الدار ظريفاً أعربت. ، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك: لا ماء ماءً بارداً، وإن شئت لم تنون. [3]

10 ـ علة العوض :

ذكر الزمخشري في حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: أنهّم قالوا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي ويا غلامِ و ياغلاما. وفي الوقف: يا رباه غلاماه. والتاء في يا أبتِ ويا أمّتِ تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف.[4]

11 ـ علة إعراب المبني لتجاوز التركيب المفردتين عطفاً :

رأى الزمخشري أن الاسم المركب إذا اجتمع فيه علتان: التركيب وشبه الحرف، بني على الفتح ، نحو العشرة مع ما نيف عليها إلا اثني عشر، وقولهم في المركبات المبنية : وقعوا في حيصَ بيصَ، ولقيته كفةَ كفةَ، وصحرةَ بحرةَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، ووقع بينَ بينَ، وآتيك صباحَ مساءَ ويومَ يومَ، وتفرقوا شغرَ بغرَ وشذرَ مذرَ وخذعَ مذعَ، وتركوا البلاد حيثَ بيثَ وحاثَ باثَ، ومنه الخاز باز والضرب الثاني نحو قولهم : أفعل هذا بادي بدي، وذهبوا أيدي سبا، ونحو معد يكرب، وبعلبك، وقالي قلا. والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف بني شطراه لوجود علتي البناء فيهما معاً أما الأول، فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما الثاني فلأنه تضمن معنى الحرف. وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبني صدره . والأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول، فيقال: ثلاثة وعشرة، فمزج الاسمان وصيرا واحداً، وبنيا لوجود العلتين. ومن العرب من يسكن العين فيقول أحد عشر احتراسا من توالي الحركات في كلمة. وحرف التعريف والإضافة لا يخلان بالبناء، تقول الأحد عشر والحادي عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر، وهذا أحد عشرك وتسعة عشرك وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه .

وفي حال العطف يعرب الجزآن؛ لأنه الأصل، تقول: وقعوا في حيص وبيص، أي: في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين. ولقيته كفةً وكفةً، أي: ذوي كفتين كفة من اللاقي وكفة من المَلقى؛ لأن كل واحد منهما في وهلة التلاقي كفا لصاحبه أن يتجاوزه. وصحرة وبحرة أي: ذوي صحرة وبحرة، أي انكشاف واتساع لا سترة بيننا. ويقولون صحرة نحرة، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء. وهو جاري بيت إلى بيت، أو بيت لبيت، أي هو جاري ملاصقاً، ووقع بين هذا وبين هذا.

---

[1] المصدر نفسه ، ص 62 .

[2] المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، 193 .

[33] المصدر نفسه : 108 .

[4] المصدر نفسه : ص 67 .

وأتيته صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، أي: كلَّ صباح ومساء وكلَّ يوم. وتفرقوا شغراً وبغراً، أي: منتشرين في البلاد هائجين من اشتغرت عليه ضيعته، إذا فشت وانتشرت، وبغراً النجم هاج بالمطر.

وشذراً ومذراً من التشذر وهو التفرق والتبذير، والميم في مذر بدل من الباء. خذعاً ومذعاً أي منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع. ومن قولهم فلان مذاع، أي كذاب يفشي الأسرار وينشرها. وحيثاً وبيثاً من قولهم فلان يستحيث ويستبيث، أي يستبحت ويستثير.[1]

12 ـ علّة صرف الاسم للضرورة الشعرية :

ذكر الزمخشري أن" الاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه علتان من تسع علل أو تكررت علة واحدة كالعلمية؛ والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى في نحو سعاد وطلحة؛ ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو (أفعل) فإنه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب إن سمي به؛ والوصفية في نحو أحمر؛ والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو عمر وثلاث؛ لأن فيه عدلاً ووصفية؛ وأن يكون من صيغ منتهى الجموع كـ(منازل ومصابيح)، وفيما يخص المعتل الآخر نحو جوار فيعامل في الرفع والجر كالاسم المنقوص كـ(قاضٍ) وفي النصب كضوارب، وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة؛ والمركب تركيب مزج كـ(معد يكرب وبعلبك)؛ واسم العلم الأعجمي خاصة؛ والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو المنتهي بألف ونون كـ(سكران وعثمان) . وفي ضرورة الشعر ذهب مذهب البصريين في أنّه يجوز للشاعر أن يصرف الاسم، وأما العلة الواحدة، فغير مانعة من الصرف أبداً. وخالف الكوفيين بأنّ ما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت. وما أحد سببيه أو أسبابه .

والاسم العلم إذا نكّر صرف كقولك: رب سعادٍ وقطامٍ لبقائه بلا علة أو على علة واحدة، إلا نحو أحمر، فإن فيه خلافاً بين الأخفش وسيبويه وما فيه علتان من الاسم الثلاثي الساكن الوسط كنوح ولوط فهو منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد العلتين. وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله :[2]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دعدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فقد صرف (دعد) الأولى ومنع الثانية من الصرف، وأما ما فيه سبب زائد كـ(ماه وجور)، فإن فيهما ما في نوح ولوط مع زيادة التأنيث فلا مانع من صرفه، وكما في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال، والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان.[3]

والثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر كـ(هند ودعد) يجوز فيه الصرف ومنعه، والمنع أحقّ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، وأنّها قاومت أحد السببين، ومن منع، نظر إلى وجود السببين، ولم يعدُّ الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قول الشاعر السابق، والشاهد فيه: صرف (دعد) ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز .

وما ذُكر من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام : وهو غلط جليّ، وذهب الزجاج والأخفش إلى أنه متحتم المنع، قال الزجاج : لأنّ السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو (قيد) ؛ لأنّهم لا يرددون اسم

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري : 220 ـ 221 .

[2] البيت لجرير في ديوانه: ص 67.

[3] المفصل في علم العربية ، الزمخشري : 35 ـ 36 .

البلدة على غيرها ؛(أي : أنّ الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فالعرب لا تطلق اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرًا بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك في هذه الأسماء كثير.) فلم يكثر في الكلام بخلاف (هند) . [1]

12 ـ علة التشبيه والتقريب :

رأى الزمخشري أن الفاعل هو الأصل في الرفع ، وما جاء مرفوعاً كخبر (إنّ) وأخواتها واسم (كان) وأخواتها واسم (ما) العاملة عمل ليس وغير ذلك إنّما هو جاء مرفوعاً لشبهه الفاعل على سبيل التقريب والمشابهة بالرفع والإسناد، وكذلك الأصل في المفعول به النصب وما جاء من المفاعيل منصوباً فهو على الشبه والتقريب بالمفعول به ، فعلامات إعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها عَلَم على معنى، فالرفع عَلَم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم (ما ولا)العاملتين عمل (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب من حيث رفع الاسم، وكذلك النصب عَلَم المفعولية، والمفعول أضرب: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله، والحال التمييز والمستثنى المنصوب، والخبر المنصوب في باب كان والاسم في باب إن، وأخواتها والمنصوب بلا النافية للجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر عَلم الإضافة، وأما التوابع ،فهي رفعها ونصبها وجرها تابعة لما قبلها من حيث الرفع والنصب والجر، يَنصبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة. " [2]

ومثل ذلك (كأن) تقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عامله في الجزءين، وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة.[3]

وعلّة التشبيه هي من أكثر العلل حضوراً عند الزمخشري؛ شبه المبتدأ والخبر بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزءِ ثانٍ من الجملة ، وكذلك شبّه بقية المفاعيل بالمفعول به ؛ وشبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثل جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيه الحال شبه المفعول والظرف: شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين. قال عنترة :

متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا [4]

13 ـ صرف الاسم المركب لعلة الإضافة :

رأى الزمخشري أن الاسم المركب كـ(معد يكرب وبعلبك) يجوز فيه الصرف وترك الصرف ، تقول: هذا معدَ يكربَ ويكربٍ وحضرَ موتَ وحضرَ موتٍ . [5]

14 ـ علة التغليب :

علّة تغليب : وذلك في الوزن الذي يكثر في الأفعال، ويقل في الأسماء، فتأخذ الأسماء حكم الأفعال، فيمتنع الاسم من الصرف، وهي في الحقيقة تعود إلى علة الشبه. ومثل ذلك علة العدل في الممنوع من الصرف. [6]

---

[1] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 3/ 155.

[2] المفصل، الزمخشري : 18 .

[3] المصدر نفسه : 42 .

[4] المصدر نفسه : 89 .

[5] المفصل في علم العربية : 166 .

[6] المفصل ، الزمخشري : 16 .

15 ـ علة التخفيف :

وهي نوع من الحذف لتخفيف اللفظ. وقد ذكرها السيوطي [1]. فالمستثنى قد يحذف تخفيفاً، وذلك في قولهم: ليس إلا وليس غير. والإضافة اللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها ... وإلى فاعلها ... ولا يفيد حذفها إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة. [2]

وتقول في الحال المركبة : افعلْ هذا باديَ بدا ، وباديْ بدا ، وأصله : بادئً بدءٍ ، وباديَ بداءِ فخفف بطرح الهمزة والإسكان، وانتصابه على الحال، ومعناه: مبتدئاً قبل كل شيء وقد يستعمل مهموزاً ، وفي حديث زيد بن ثابت : بادئ بدءٍ، فإني أحمد الله . [3]

16 ـ علة الحذف والبدل لكثرة الاستعمال :

علّة كثرة الاستعمال: وهي أنّ كثرة استعمال الشيء تؤدي إلى حذفه، أو تخفيفه. منها المنادى، لأنك إذا قلت: يا عبد الله، فكأنك قلت: أريد أو أعني عبد الله. ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار "يا" بدلا منه، وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفُ نون الوقاية من أربعة مواطن. [4]

17 ـ علة التقارض :

التقارض: وهو أنّ كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكما هو أخفّ به. [5] قد يجد النّحاة بعض الكلمات لا تتفق مع قواعدهم فيما ألفوا لهذه الكلمات أو الحروف من عمل، وقد يجدون أنّ كلمتين أو حرفين قد تبادلا العمل، فيقولون : وقع بينهما تشابه ، لجهة المعنى ، وقد أفرد ابن جنّي باباً أسماه :"باب في تدرّج اللّغة " وذلك أن يشبّه شيء شيئاً من موضع ، فيُمْضى حكمُه على حكم الأول ، ثمّ يُرقَّى منه إلى غيره .. ثمّ إنّه لمّا رأى " أو " في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرّج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو . " [6]

وبعد ذلك سمّي بالتقارض ، ونجد أولّ من وضع تعريفاً لهذا المصطلح ،ابن يعيش ، قال معلّقاً على قول الزّمخشري"قوله : يتقارضان ما لكلّ واحد منهما ؛ يعني أنّ كلّ واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخصّ به ، فحكم "غير " الّذي مختص به الوصفيّة أن يكون جارياً على ماقبله تحلية له بالمغايرة ، فأصل " غير " أن يكون وصفاً ، والاستثناء فيه عارض معار من " إلاّ " . " [7]

ويقع التّقارض في الحروف والأفعال والأسماء ، وقد ذكر ابن هشام هذه الظّاهرة في المغني، ومن ذلك قوله:" القاعدة الحادية عشرة :من ملح كلامهم تقارض اللّفظين في الأحكام ".[8]وهذه الظّاهرة تعتمد على المعنى، وهي من مظاهر اتّساع اللّغة .

---

[1] الاقتراح، السيوطي : 235 .

[2] المفصل، الزمخشري : 29 ، 83 .

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 165 .

[4] المفصل، الزمخشري : 35 ، 138 .

[5] شرح المفصل، ابن يعيش : 2/ 88 .

[6] الخصائص ، ابن جني :1/ 347 ـ 348 . 2/ 465 .

[7] شرح المفصّل ، ابن يعيش : 88/2 .

[8] مغني اللبيب ، ابن هشام : ص 915 .

وقد بين الزمخشري أن المصدر قد يقع صفة و حالاً لعلة التقارض بين الصفة والمصدر: فقد يقع المصدر حالاً، كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً، وذلك قتلته صبراً، ولقيته فجاءة وعياناً كفاحاً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت عنه سمعاً، أي: مصبوراً ومفاجئاً ومعايناً. وكذلك البواقي. [1]

مجيء الحال مصدراً نكرة ليس بمقيس عند سيبويه ، والجمهور ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ؛ نحو: زيدٌ طَلَعَ بَغْتةً ، فـ: بغتةً ، مصدر نكرة منصوب على الحال ، والتقدير : باغتاً ، وذهب الأخفش ، والمبرد ؛ إلى أنَّه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ؛ والتقدير: طلع زيدٌ يبغَتُ بغتَةً ، فـ : يبغت ، عندهما هو الحال . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، والناصب له : الفعل : طَلَعَ ؛ لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، وقدروا : طَلَعَ بـ بَغَتَ ، وينصبون به: بغتة . وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ هذه المصادر منصوبة على أنّها مفعولات مطلقة للحال المقدَّرة قبلها ، نحو : افعله جهدك ؛ أي : افعَلْه مجتهِدَاً جهدَكَ . [2]

18 ـ علة الضرورة :

وإذا خرج إعراب الكلمة عن القواعد المألوفة لدى النحاة عُدّ ذلك ضرورة ، فقد وقف الزمخشري عند الوصف بكلمة (ابن) وأنها إذا وقعت بين علمين لا بد من عدم التنوين وقد نون الشاعر في قوله :

..... **جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثعلبهْ** [3]

والشاهد فيه تنوين (قيسٍ) مع أنه موصوف بـ(ابن) وهذه ضرورة ، وقد علق ابن يعيش شارح المفصل بأن ابن ثعلبه بدل لا وصف. [4]

وكذلك بين الزمخشري أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفاصل نصب التمييز ، كقولك : كم في الدار رجلاً! وجاء في الشعر جر التمييز كقول الشاعر :

كمْ في بني سعد بن بكر سيّدٍ ضخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ

فقد فصل بين(كم) ومميزها (سيدٍ) وكان يجب النصب ، فجرّ للضرورة الشعرية . [5]

وفي قضية العطف على الضمير المرفوع المتصل ، أو المقدر ، يجب أن يؤكد الضمير كقوله تعالى:(فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) المائدة:24) ومن غير توكيد ؛ أو فصل يقوم مقامه ؛ مسألة خلافية ، منعه سيبويه ، وجمهور البصريين ، في الاختيار ، وعدّوه من الشاذ القبيح ، الذي لا يكون إلا في الضرورة ، ومنهم الزمخشري وأجازه الكوفيون: [6] جعل الزمخشري مِنَ العطف على الضمير المرفوع المتصل، أو المقدر؛ من غير توكيد ، جعله عيباً، وذهب إلى أنه مختص بالضرورة ؛ كقول عمر بن أبي ربيعة : **إذ أقبلتْ وزهرٌ تهادى** فعطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من عير توكيد أو فصل، وهو شاذ أو خاص بالضرورة ، إذ كان عليه أن يقول : أقبلتْ هي وزهر . [7]

---

[1] المفصل، الزمخشري : 62 .

[2] ينظر : الكتاب : 370/1–371 ، المقتضب : 312/4 ، ابن يعيش : 59/2 – 60 ، شرح الرضي : 16/2 – 17 ، ارتشاف الضرب : 342/2–343 ، شرح ابن عقيل 253/2–255 .

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 63 .

[4] ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش : 2/ 6.

[5] ينظر : المفصل في علم العربية، الزمخشري : 168 .

[6] ينظر : الكتاب : 247/1، معاني القرآن للفراء : 304/1 ، المقتضب : 210/3 ، الخصائص : 386/2 ، الإنصاف : 474/2–478 ، ابن يعيش : 42/3، الضرائر لابن عصفور : 180–182 .

[7] ينظر : المفصل في علم العربية، الزمخشري : 125 .

19 ـ علة تقدير المعنى :

وأحياناً كان يلجأ الزمخشري إلى تقدير المعنى ليستقيم الإعراب لديه ويبين علته ، وذلك عند وقوفه على معنى (كم) الخبرية الذي هو التكثير؛ إذ قال: وإذا وقعت بعده (من) وذلك كثير كقوله تعالى: **(وكمْ من قريةٍ)** (الأعراف: 4) كانت منونة في التقدير كقولك: كثيرٌ من القرى. [1]

وفي تعريف المفعول لأجله أنه علة الإقدام على الفعل ويكون جواباً على سؤال : لمَ؟ كقولك فعلت كذا مخافة الشر وإدخار فلان، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذلك أجل كذا؛ وفي التنزيل حذر الموت. وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل، ومقارناً له في الوجود. فإن فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس.[2]

20 ـ علّة الجزئية :

يرى الزمخشري أن الجملة الفعلية وما أشبهها مركبة من فعل وفاعل أو اسم مشتق وفاعله ، وبالتركيب صار الفاعل كالجزء الأساسي من الفعل ، فالفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك : ضرب زيد وزيد ضاربٌ غلامَه وحسن وجهُه. وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه. والأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً. [3]

21 ـ علة التسمية :

رأى الزمخشري أن سبب تسمية المفعول المطلق بالمصدر ؛ لأن الفعل يصدر عنه.[4]

22 ـ علة التقديم : للعناية والاهتمام :

وجعل الزمخشري تقديم الحال على أحد الأوجه لما له من الأهمية التي لا تتوفر في العناية في قوله تعالى : ﴿ **ئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ** ﴾**(الصافات:86)** فـ (إفكاً) : مفعول له تقديره : أتريدون آلهة من دون الله إفكاً، وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية والاهتمام ، وقدّم المفعول له على المفعول به لأنه كان الأهم عنده بأن يكافحهم بأنهم على إفكٍ وباطل في شركهم ، ويجوز أن يكون (إفكاً) حالاً بمعنى : أتريدون آلهة من دون اللهِ آفكين [5] .

23 ـ علة الحذف للتخفيف :

وذكر الزمخشري أن حذف الخبر لضرب من التخفيف لكثرة استعماله ، وانتقده ابن يعيش بأن حذف الخبر ههنا كحذف الخبر بعد (لولا) يعني لطول الكلام بالمقسم عليه ، وللعلم به. وذكر في مكان آخر أن حذف الخبر بعد (لعمرك ويمينك) لضرب من التخفيف لطول الكلام بالجواب [6].

24 ـ علة الأصل :

فقد بيّن الزمخشري أن أصل التمييز بعد الوزن والكيل مضاف إليه: وهي مزالة عن أصلها. ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفةً بما هي منتصبة عنه ومنادية. على أن الأصل عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودراهم

---

[1] ينظر : المفصّل، الزمخشري : 169 .

[2] المصدر نفسه : 87 .

[3] المفصل في صنعة الإعراب : 38 .

[4] المصدر نفسه : 55 .

[5] ينظر : الكشاف، الزمخشري : 49/4 .

[6] ينظر : شرح المفصل : 95/9 ، 103-104 .

عشرون، عسل ملء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف. وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي. لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل. وهذا تمييز محول عن الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.[1]

ومن خلال علة الاعراب لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل ههنا غير المقتضي كما أن ثمة، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة.[2]

25 ــ علة الافتقار إلى الجملة والعائد :

ويكون ذلك في الاسم الموصول لاحتياجه إلى جملة الصلة ، وعائدها، فالموصول لابد له في تمامه اسم من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه تسمّى هذه الجملة صلة ويسميها سيبويه الحشو وذلك قولك : الذي أبوه منطلق زيدٌ .[3]

فالموصول ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى الضمير العائد من الصلة إلى الموصول . [4]

ثانيا ـ العلل النحوية في بناء الأسماء :

1- علة بناء الاسم لشبهه الحرف :

البناء هو لزوم آخر الكلمة علامة واحدة في جميع أحوالها مهما تغير موقعها الإعرابي ، أو تغيرت العوامل الداخلة عليها . مثل: جاء الذينَ ، شاهدْتُ الذينَ، مررْتُ بالذينَ ، حيث نلاحظ الاسم الموصول (الذينَ) لم تتغيّر حركته الفتحة مع تغير موقعه في الجملة من فاعل ومفعول واسم مجرور .البناء هو الذي يلزم آخره حركة واحدة مهما دخلت عليه من عوامل، وهو الذي سُكّن آخره وحركته لا بعامل. وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه، نحو أينَ وأمسِ أو شبهه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كنزال، أو مشاكلته للواقع موقعه كفساق وفجار، أي سبب بنائها أنها واقعة موقع فعل الأمر أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم، فعلّة بنائه أنه يشبه الضمير المنفصل (أنتَ) الذي يدل على الخطاب أو إضافته إليه:أسماء الزمان المبهمة : أي ممّا لزم البناء على الفتح، وهو الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ، ما لم يدلَّ على وقتٍ بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان، فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إِضَافَتُهُ إِلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعرابُ والبناءُ على الفتح، ويكون يكون البناء أرْجَحَ من الإعراب إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا مبنيٌّ كقول النابغة : [5]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

[1] المفصل، الزمخشري : 95 .

[2] المصدر نفسه : 113 .

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 138 .

[4] شرح شذور الذهب، ابن هشام : 141 .

[5] ديوانه: 53 .

ويروى: (على حينِ) بالخفض على الإعراب و(على حينَ) بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضافًا إلى مبني وهو الفعل الماضي (عَاتَبْتُ). فدلّ ذلك على أنّ كلمة (حين) إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها الوجهان البناء والإعراب .

وإذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا معربٌ أو جملةً اسميةً، فالأول كقوله تعالى: ﴿**هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ (119المائدة)، فـ(يومُ) مضاف إلى (ينفع)، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم، فكان الأرْجَحُ في المضاف الإعرابَ برفع اليوم لأنّه خبر المبتدأ. والبناء على السكون هو القياس. والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب: الهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء. ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير. ولعروض البناء وذلك في نحو يا حكم، ولا رجل في الدار، ومن قبل، ومن بعد، وخمسة عشر. وسكون البناء يسمى وقفاً. وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً.[1]

2- علة بناء **(أمسِ) على الكسر** :

اسم معرفة وهو اسم زمان إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك وللعرب فيه ثلاث لغات :

1- لغة أهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً . فتقول : ذهب أمسِ بما فيه ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ كلّها بالبناء على الكسر . ومنه قول الشاعر :

اليومُ أعْلمُ مَا يَجيءُ بِهِ وَمَضى بفَصْلِ قَضَائهِ أمْسِ

وأمسِ : اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل للفعل (مضى) حيثُ بُني على الكسر .

2- لغة بعض بني تميم وهي إعراب (أمس) إعراب الممنوع من الصرف . كقول الشاعر :

لقدْ رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا عجائزاً مِثْلَ السَّعَالي خَمْسا

والشاهد فيه : مُذْ أمسا : (مذ) : حرف جر.(أمسا) : اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ "رأيت". [2]

3- لغة جمهور بني تميم إعراب (أمس) إعراب ما لاينصرف في حالة الرفع فقط ، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ، فيقول في حالة الرفع : ذهب أمسُ ، بالرفع بالضم ، وفي حالتي النصب والجر يبنونه على الكسر فيقولون (اعتكفت أمسِ ، وعجبتُ من أمسِ) .[3]

اعتصمْ بالرّجاء إنْ عَنَّ بأسُ وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ

الشاهد: (تضمّن أمسُ) حيث أعربت (أمس) إعراب الممنوع من الصرف فجاءت هنا فاعلاً.

وإذا دخلت عليه (ال) كان معرباً، ويعرب حسب موقعه في الجملة. كقول الشاعر :

فإنّي وقفتُ اليومَ والأمسَ قبلَه ببابكَ حتّى كادتِ الشمسُ تغرُبُ

الشاهد في قوله(الأمسَ) فقد دخلت عليه (ال) وليس في العرب مَن يبنيه في هذه الحال ، ولكن الرواية قد وردت بالنصب ولا إشكال فيها فهو معرب . وقوله تعالى : ﴿ **فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ**﴾ (يونس:24) فـ(**بِالْأَمْسِ**) الباء حرف جر، والأمسِ: اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة، وهي كسرة إعراب لا بناء لاقترانه بـ(ال).

3- علة الشبيه بالغايات :

وقد ذكر الزمخشري في علة بناء حيث لشبهها بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة [1]

---

[1] المفصل، الزمخشري : 164 ـ 165 .

[2] ينظر : المصدر نفسه : 161 .

[3] ينظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام : 72 ، 98 .

4 ــ علة التركيب لشبه الحرف :

بين الزمخشري ان المركبات إنما تبنى على فتح الجزأين لشبهها الحرف[2]، وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن الأصل في المركب العطف فقولك : فلانٌ يأتينا صباحَ مساءَ ، الأصل فيه : فلانٌ يأتينا صباحاً ومساءً ، أي : في كلّ صباح ومساء ، فحذف العاطف، وركّب الظرفان قصداً للتخفيف، كتركيب : خمسةَ عشرَ[3] . وقد قسمنا المركبات على النحو الاتي :[4]

1 – الظروف المركّبة (الزّمانية والمكانية) مبنية على فتح الجزأين : وهي ظروف استعملتْها العرب مركَّبةً، كـ "بينَ بينَ"، و"صباحَ مساءَ"، و"يومَ يومَ"، و"حينَ حينَ"، تقولُ: سقط بينَ بينَ؛ أي: بينَ الحي والميت، أو بين هذا وذاك. قال عبيد بن الأبرص:

نَحْمِـي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

و الأصل: بين هؤلاء و بين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، و ركّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ ، والشّاهد فيه: قوله :(بينَ بينَا) حيث ركّب الظرفين معاً، و جعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزأين؛ لكونه أراد بهما معاً الظرفية المكانية ، و لو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما و يضيف الأول إلى الثاني، فـ (بينَ بينَا): اسم مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب على الظرفية المكانية ، والألف لإطلاق القافية، وهو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في "يسقط ، أي : يسقط متوسّطاً . وآتيك صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وحينَ حينَ؛ أي: كلَّ صباح ومساء، وكلَّ يوم، وَكلَّ حين . ومن الظروف الزمانية المركّبة قول الشاعر :

ومَنْ لا يَصْرفِ الواشين عنهُ صباحَ مساءَ يبغوهُ خَبَالا

والشاهد فيه : (صباحَ مساءَ)، حيث ركّب الظرفين الزمانيين معاً، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة فقد ضمنا معنى حرف العطف، فأشبها في ذلك العدد المركّب (أحدَ عشرَ) ، فبني على فتح الجزأين . وقول الشاعر :

آتٍ الرّزقُ يومَ يومَ ؛ فأجمِلْ طلباً ، وابـغِ للقيامـةِ زادا

فـ(يومَ يومَ) : ظرف زمان مبني على فتح الجزأين في محل نصب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلّق باسم الفاعل (آتٍ)، والشّاهد فيه: قوله :(يومَ يومَ) حيث ركّب الظرفين الزمانيين معاً، و جعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزأين، و لو لم يركبهما معاً فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما و أضاف الأول إلى الثاني.

2 ــ الأحوال المركَّبة المبنية على فتح الجزأين ، وهي ضربان:

أ – ما أصله العطف، ومن ذلك الأحوال التي وردت سماعاً مركبة تركيب (خمسةَ عشرَ) على معنى العطف بين الجزأَين مثل (ذهبوا شذرَ مذرَ) بمعنى (متفرقين مشتتين)، (فلانٌ جاري بيتَ بيتَ) بمعنى (ملاصقاً)، و(لقينا العدو كَفَّةَ كَفَّةَ) بمعنى (مواجهةً) ، ومنه قول الشاعر :

يُسَاقِطُ عنهُ رَوقُـهُ ضارِياتها سِقَاط شَرارِ القينِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا

---

[1] المفصل، الزمخشري : 158 .

[2] ينظر المفصل في علم العربية : 162 – 166 . وشرح شذور الذهب : 72 .

[3] ينظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام : 72 .

[4] ينظر المفصل في علم العربية : 162 – 166 . وشرح شذور الذهب : 72 .

الشّاهد فيه: قوله :(أخْوَلَ أخْوَلَا) حال مبني على فتح الجزأين بمعنى (متفرّقين) فإنّه ركّبهما معاً، وجعلهما كالكلمة الواحدة و بناهما معاً على فتح الجزأين، لما كان يريد معنى الحال منهما، و ضمنهما معنى واو العطف فصارا شبيهين بأحد عشر و أخواته، و لولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثاني .

ب – ما أصله الإضافة، كـ"بادي بدا"، وفيها لغاتٌ ، و"أيدي سبأ"، و"أيادي سبأ"، تقول: فعلته بادي بدا، وبادِي بَدِي؛ أي: مبدوءًا به، قال أبو نُخَيْلَةَ السَّعْدِيُّ:

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بَادِيْ بَدِيْ وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

(بَادِي بَدِي) جزآن مبنيان على السكون في محل نصب حال . وبناؤه للتركيب . وذهبوا أيدي سبأ، وأيادي سبأ؛ أي: متفرّقين، قال ذو الرُّمة:

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ طَيَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

(أَيَادِي سَبَا) أي : متفرقين ، حيث أضاف (أيادي) إلى (سبا) ونوّنها كما يقال في معد يكرب، وكان حق الياء أن تكون مفتوحة، لكنّهم سكنوها استخفافا كما سكنت ياء (معد يكرب) والأكثر في هذا التركيب، أن يكون مركّبا كالأعداد المركّبة، ويعرب حالاً. ومجيء هذا التَّركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف".

3 ـ المركَّب تركيباً مزجيّاً من الأعلام : وهو ما رُكِّب من كلمتين امتزجَتَا – لا على جهة الإضافة – حتَّى صارَتَا كالكلمة الواحدة، فنُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاء التأنيث ممَّا قبلها، من جِهة أنَّ الإعراب والبناء يكون على آخِرها، أمَّا آخِرُ الأولى فيلزم حالةً واحدة . قال ابن يعيش عن هذا المركَّب: "مُزِج الاسمان وصارَا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفردِ الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرد غير المركَّب ، ومن أمثلته: بَعْلَبَكُّ، وحَضْرَمَوْتُ، ومَعْدِ يكَرِبُ. قال الشاعر:

فَلَو أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دارُهُ وَداري بِأَعلى حَضرَمَوتَ اِهتَدى لِيا

فـ (حَضرَمَوتَ): اسم مركّب مبني على فتح الجزأين في محل جر بالإضافة . وبعضهم يعربه : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مركّب مزجي ممنوع من الصرف. [1]

5 – بناء الآن :

ذكر الزمخشري أن (الآن) تبنى على الفتح لدخول ال التعريف عليها ومنها (الآن) وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بنائها. [2]

6 – علة بناء أي الموصولة :

تبنى (أيٌّ) الموصولة على الضم بشرطين: وهوما ألحق بـ(قبل وبعد) : فـ(أيٌّ) الموصولة معربة في جميع حالاتها، إلاّ في حالة واحدة، فإنها تبنى فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان:

<u>أحدهما:</u> أن تضاف، **<u>الثاني:</u>** أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، كقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا** ﴾ (مريم، 69) .

موضع الشاهد : (أيُّهم أشدُّ) ، فهنا أضيفت (أيّ) إلى الضمير (هم)، وحذف صدر صلتها المبتدأ المحذوف وهو ضمير الغائب (هو)، والتقدير : أيُّهم هو أشدُّ ، ولذلك بُنيت على الضم ، و(أيُّ) هنا : اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به للفعل (لننزعنَّ) ، وأشد : خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هو أشد ، والجمل من المبتدأ المحذوف والخبر "أشد" صلة لـ(أي).

---

[1] المفصل، الزمخشري : 166

[2] المفصل في صنعة الإعراب :160 ، 215 .

ومن العرب من يعرب أيّا في أحوالها كلّها. ومنه قول الشاعر :

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلّمْ على أيُّهم أفضلُ

والشاهد: (على أيّهم أفضل)، فالمشهور أنّ (أيّ) الموصولة، إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها، تبنى على الضم؛ ولذلك رووا البيت بالبناء على الضم. وأفضل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هوأفضل)، والجملة صلة الموصول . ويروى البيت بالجرّ. ومذهب الإعراب هو الأيسر.[1]

6 – علة بناء صيغة فعال على الكسر:

بين الزمخشري ان صيغة فعال تبنى على الكسر لعلة شبهها بفعل الامر فبنيت لبنائه ولعلة أخرى العدل.[2] وهي مقسمة على الشكل الآتي :

1– ما كان على وزن فَعالِ ، وهو سبّ للمؤنث ، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء نحو : يا خَباثِ ، بمعنى يا خبيثة، ويا لَكاعِ بمعنى يا لئيمة .

2– ما كان على وزن (فَعَالِ) علماً لمؤنث نحو : حَذَامِ ، وقَطَامِ ورَقَاشِ ، وذكر ابن هشام في هذا الوزن ثلاثة لغات :

أ– لغة أهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، كقول الشاعر :

إذا قالتْ حَذَامِ فصدقوها فإن القول ما قالتْ حَذَامِ

فالشاهد فيه : حَذَامِ على وزن فَعَالِ علم لمؤنث ، وبناه الشاعر على الكسر في الموضعين ، فـ(حَذَامِ) في الشطرين فاعل للفعل (قالتْ) مبني على الكسر في محل رفع فاعل على لغة أهل الحجاز .

ب– لغة بعض بني تميم وهي إعراب ما كان على وزن (فَعَالِ) علماً لمؤنث إعراب الممنوع من الصرف ، فيرفع بالضم وينصب ويجر بالفتحة .

ج– لغة جمهور بني تميم ، فيعربون ما كان على وزرن (فَعَالِ) علماً لمؤنث على وجهين :

1– إن كان مختوماً بالراء فيبنونه على الكسر .

إن كان غير مختوم بالراء يعربونه إعراب الممنوع من الصرف . [3]

ما كان على وزن (فَعَالِ) علَماً لمؤنثٍ، كـ(حذامِ وقَطامِ ورَقاش) فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسر في أحواله جميعها ، فيقولون : (قالت حَذامِ، وسمعتُ حَذامِ، ووعَيتُ قولَ حَذامِ ، وبنو تَميم يمنعونه من الصَّرفِ للعلميّة والتأنيث، فيقولون : (قالت حذامُ ، وسمعتُ حذامَ، ووَعَيتُ قول حذامَ) .

ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، بكون هذه الأسماء معدولة عن (حاذمة ، وفاطمة وراقشة) . ومنعها للعلمية والتأنيث أولى . [4]

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء مثل: (وَبارِ) علم قبيلة عربية، و(ظَفَارِ) علم بلد يمني، و(سَفارِ) علم بئر معينة ، فأكثر التميميين يبنيه على الكسر في كلّ الحالات، نحو: "وبارِ" قبيلة عربية على حدود اليمن –أفنى الزمان "وبارِ" القديمة– لم يبق من "وبارِ" القديمة إلا الأطلال. فكلمة: "وبار" في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الجملة، ومثلها: "ظفار، وسفار"، ونظائرهما .

---

[1] المفصل في صنعة الاعراب 143 .

[2] المفصل في علم العربية : 126

[3] المصدر نفسه : 150

[4] ينظر : جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني : 320 .

2- **أمّا** الحجازيون فيبنون ذلك كلّه على الكسر، سواء أكان "فَعَالِ" علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم[1] .

7 ـ علة القراءة :

إذا نفي بـِ (إنْ) فهي موضوعة لنفي الحال ، فمجراها مجرى (ما) في نفي الحال [2] كقولك : (والله إنْ زيدٌ قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النَّجْمُ الثَّاقِبُ * إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾ (الطارق : الآيات : 1-4) قال الزمخشري : " فإنْ قلت ما جواب القسم ؟ قلت : " إنْ كلّ نفسٍ لما عليها حافظ " لأن (إنْ) لا تخلو فيمَن قرأ (لمّا) مشددة ، بمعنى (إلّا) أن تكون نافية ، وفيمن قرأها مخفّفة على أنّ (ما) صلة تكون مخففة من الثقيلة ، وأيتها كانت فهي ممّا يتلقى به القسم " [3] .

8- **علة كون مهما لغير الظرفية :**

ذهب الزمخشري إلى أن (مهما) وضعت لغير العاقل وأنكر على من قال: إنها للظرفية بمنزلة (متى) فهي تفيد تعميم الشرط لغير العاقل ، وهي مبهمة تقع على كل شيءٍ ، وهي اسم ، واستدلوا على اسميتها بعودة الضمير إليها في قوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ (الأعراف : 132) فالهاء في (به) عائدة إلى (مهما) واختلف فيها فنقل سيبويه عن الخليل أنها مركبة من (ما) الشرطية . و (ما) الزائدة التي تزاد بعد أدوات الشرط نحو : متى ما تأتِني آتِك ، وبمنزلتها مع (أين) نحو : أينُما وغير ذلك من أدوات الشرط التي تزاد بعدها (ما) فاستقبحوا أن يقولوا : (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وجوَّز سيبويه أن يكون : مَهْ كـ (إذْ) ضمَّ إليها (ما) ، وقال قومٌ : هي مركبة من (مَهْ) بمعنى (اكفف) و(ما) ، فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير ؛ لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما [4] . وذكر ابن مالك والرضي وابن هشام ، ورود (ما و مهما) اسم زمانٍ ، ونحو : ما أجلسْ تجلسْ ، ومهما تجلسْ أجلسْ ، أي : ما تجلسْ من الزمان أجلس فيه ، واستُدلَّ بقول حاتم الطائي [5] :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وردَّه أبو حيّان وابن هشام لجواز كونها للمصدر بمعنى (أيّ عطاءٍ كثيراً أو قليلاً) ، وشدَّد الزمخشري الإنكار على من جعلها ظرف زمان ، وقال : " هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها مَنْ لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويظنها بمعنى (متى) ويقول : (مهما جئتني أعطيتك) وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية " [6] .

3 ـ العلل النحوية في تنكير الأسماء وتعريفها :

1 –علة تعريف الاسماء الدلالة على شيء معين :

---

[1] ينظر : النحو الوافي، عباس حسن : 4 / 259 ـ 261 .

[2] ينظر : شرح المفصل : 107/8 ، 112 .

[3] الكشاف، الزمخشري : 734/4 .

[4] ينظر : الكتاب : 59/3-60 . شرح الرضي: 88/4-89 . . مغني اللبيب : 435-436 .

[5] ديوان شعره : 174 ، وصدره في أمالي القالي : 320/2 ، (وَإِنَّكَ إِنْ أعطيْتَ ....) وعليه لا شاهد ..

[6] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك : 236 .

فرق الزمخشري بين المعرفة والنكرة ورأى أن المعرفة ما دل على شيء معين وقسمه إلى خمسة أقسام : العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيئان أسماء الإشارة والموصولات والداخل عليه حرف تعريف والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية. [1]

2 – الإضافة إلى غير ومثل وشبه لعلة الإبهام :

ذهب الزمخشري إلى أن بعض الأسماء توغلت في الإضافة ولا تتعرف لإبهامها، وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات، وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحو: غير ومثل وشبه. ولذلك وصفت بها النكرات فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها (ربّ) قال :

يا ربّ مثلك في النساءِ غريرةٍ .....

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل: " غير المغضوب عليهم "، أو بمماثلته. [2]

3 – علة اسم العلم لغير الشبه او المماثلة :

ذهب الزمخشري إلى أن علة تعريف اسم العلم ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه وهو اسم كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة، وينقسم إلى قسمين: مفرد نحو زيد وعمرو ومركب ويكون إما جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها ويزيد في قوله :

نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

وإما غير جملة: اسمان جعلا اسماً واحداً نحو معدي كرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه نحو عبد الله وعبد مناف وامريء القيس والكنى . [3]

4 – علة النقل :

ذهب الزمخشري إلى أن العلة في تعريف بعض الأعلام النقل وهو على ستة أنواع :

1 – منقول عن اسم عين كثور وأسد

2 – منقول عن اسم معنى كفضل وإياس

3 – منقول عن صفة كحاتم ونائلة.

4 – منقول عن فعل إما ماض كشمر وكعسب وإمّا مضارع كتغلب ويشكر، وإما أمر نحو (إصمتْ) في قول الراعي النميري :[4]

أشلى سلوقية باتث وباتَ بها بوحشِ إصمتَ في اصلابها أوَدُ

وأطرقا في قول الهذلي :[5]

على أطرقا بالياتُ الخيامِ إلا الثُّمامَ وإلا العصيَّ

5 – منقول عن صوت كـ(ببة) وهو نبذ عبد الله بن الحارث بن نوفل .

6 – منقول عن مركب مثل تأبط شراً . [6]

---

[1] المفصل، الزمخشري : 187 .

[2] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 117 .

[3] المصدر نفسه : 34 .

[4] ينظر : شعره : 46 .

[5] أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين : 1/ 65 .

[6] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 35 .

5 – علة الشذوذ :

ذهب الزمخشري إلى أن بعض الأعلام استعملت شاذة في الأسماء نحو (مَحْبَبٍ ومَوهَب ومَوظَب ومَكْوَزة وحيوة)[1]. فمحبب اسم رجل والقياس محب بالإدغام، وموهب اسم رجل والقياس موهب بكسر العين؛ لأن وزنه في القياس مَفعِل بكسر العين ومثله مَوظِب ومكوزة أصل قياسه مكازة وحيوة اسم رجل قياسه حية . [2]

6 – تسمية الحيوانات باسم العلم للاختصاص :

وقد سمت العرب دوابهم المقربة منهم وما يألفونها من خيلهم وكلابهم وإبلهم وغنمهم وغير ذلك بأعلام وكل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي مثل أعوج ولاحق وشدْقم وعُليّانَ وخُطّة وهَيْلةَ وضُمران وكَسابِ . [3]

فاعوج فحل من الخيل كان لكندة ولاحق فرس كان لمعاوية وشدقم فحل من الابل كان للنعمان وعليان جمل كان لكليب و وخطة وهيلة عنزا سوء وضمران كلب للنابغة وكساب كلبة للبيد. [4]

7 – علة التمييز بين الأعلام لمعرفتها عن غيرها :

ومن الحيوانات التي لا تؤلف، ولا تتخذ فتحتاج الى تمييز بين افرادها كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلكن فإن العلم فيه للجنس بأسره ليس بعضه أولى به من بعض، فإذا قلت: أبو براقش وابن دابة وأسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق، فكأنك قلت: الضرب الذي من شانه كيت وكيت ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد أوأسامة والثعلب وثعالة وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان . [5]

فأبو براقش طائر لونه بين البياض والسواد، وابن دابة الغراب وأسامة الأسد وثعالة الثعلب وابن قترة ضرب من الحيات خبيث وبنت طبق ضرب من الحيات وابن مقرض دويبة تقتل الحمام وحمار قبان دويبة مستطيلة ذات أرجل .

8 – علة الغلبة :

وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين به، فيصير علماً له بالغلبة نحو ابن عباس وابن مسعود وابن عمر غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصّعق وابن كراع وابن رألان غالبة على يزيد وسويد وجابر، بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من إخوتهم [6]

9 – علة اللزوم وعدم اللزوم في دخول (ال) على الاعلام للغلبة :

فبعض الأعلام يخله التعريف على نوعين:

<u>الأول لازم</u> في نحو النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة، ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة، ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل ابن عمرو بن كلاب، فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في

---

[1] المصدر نفسه : 35 .

[2] انظر شرح المفصل، ابن يعيش: 1/ 33 .

[33] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 35

[4] ينظر الايضاح في شرح المفصل: 1/ 82

[55] المفصل في علم العربية. 36

[6] المصدر نفسه : 37

انهما لا ينزعان، وكذلك الدبران والعيّوق والسّماك والثريا؛ لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة .

الثاني غير لازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء : [1]

10ـ علة الابتداء بنكرة للدلالة على الدعاء وثبات العقاب والهلاك :

الجملة الاسمية بطبيعتها التركيبية والدلالية تدل على الثبات والاستقرار ، والجملة الاسمية الدعائية تدل على الثبات والاستقرار ، والدوام ، ومنه قوله تعالى :﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ** ﴾ (المرسلات : الآيات : 15 و 19 و 24 و 28 و 34 و 49) . قال الزمخشري في قوله تعالى السابق : قلت : " كيف وقع النكرة مبتدأ ، قلت : هو في أصله مصدر منصوب ساد مسد فعله ، ولكنه عُدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه، ونحوه : سلامٌ عليكم "[2] وكقوله تعالى:﴿ **قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ** ﴾ (الذاريات : 25).

فسلام : معدول به إلى الرفع والتقدير : عليكم سلامٌ ، وهو رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، للدلالة على ثبات السلام ، كأنه قصد أن يحيّيهم بأحسن ممّا حيوه به " [3] .

وأصل الويل في اللغة : العذاب والهلاك ، والويل : الهلاك يدعى به لمن وقع في هلكة يستحقها ، والرفع في القرآن أجود لأن المعنى : قد ثبت لهم هذا ، فالويل في القرآن الكريم لم يقع إلا لمستحقي العذاب بجرائمهم [4] .

هناك بعض المصادر التي تدل على الدعاء ، فيأتي بعدها شبه جملة معلقة بمحذوف خبر في حالة الرفع ، وشبه الجملة هذه تبيّن المدعو له ، والمدعو عليه ، وثبات العقاب والرحمة لكل منهما ، فإذا قلت : ويلٌ لزيدٍ ! فإنك دعوت عليه لأنه وقع في هلكةٍ يستحقها ، أما إذا قلت : ويحٌ له ! فهو هنا مدعو له لأنه وقع في هلكة لا يستحقها ، وكل هذا للدلالة على إثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه ، أو الدلالة على الترحم للمدعو له ، ولم يقع (ويلٌ) في القرآن الكريم إلا لمستحقي العذاب بجرائمهم كقوله تعالى: ﴿ **وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ** ﴾**(المرسلات:15)** فبيّن الزمخشري في هذه الآية " أن (ويلٌ) في الأصل مصدر منصوب فعُدِل به من النصب إلى الرفع للدلالة على ثبات الهلاك ، ودوامه للمدعو عليه ، ونحوه : سلامٌ عليكم " [5] .

10 ـ علة تنكير الضمير المركب مع (رُبَّ) :

الضمير المتصل الهاء مع (رُبَّ) ، وهو نكرة ، لا يوصف؛ لأن الضمائر لا توصف ،ويعود على متأخر في اللفظ ،والرتبة وقد سمى الكوفيون هذا الضمير : ضمير المجهول لأنه لا يعود إلى مذكور قبله على الأصل، وأجازوا مطابقة الضمير للتمييز، البصريون ، فجعلوا الضمير موحداً ، وسمّاه الزمخشري ضمير التنكير ، لأن (رُبَّ) مختصة بالدخول على النكرة ، وتركيب الضمير مع (رب) يؤتى به لإرادة تعظيم الأمر، وتفخيمه ، فيكنّون عن الاسم قبل جَري ذكره ، ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان [6] .

---

[1] المفصل في علم العربية، الزمخشري : 38

[2] الكشاف، الزمخشري : 678/4 .

[3] المصدر نفسه : 401/4 .

[4] ينظر : اللسان، ابن منظور : (ويح . ويل) .

[5] الكشاف، الزمخشري : 678/4 . يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ (الذاريات : 25) . فسلامٌ معدول به إلى الرفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، معناه : عليكم سلامٌ ، للدلالة على ثبات السلام . الكشاف : 401/4 .

[6] ينظر: الأصول في النحو : 419/1 ، شرح المفصّل : 28/8 .. شرح الرضي على الكافية : 406/1 .

ويتصل الضمير بـِ (رُبَّ) فيقال : (رُبَّه) ، وهذا الضمير يساق لتعظيم الأمر وتفخيمه، وهو مفرد ويظهر على صورة واحدة مفردة مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع ، ومذهب الفارسي وكثير من النحويين أنه معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه، وذهب بعض النحويين إلى أنه نكرة ، وهو اختيار الزمخشري ، وابن عصفور ، وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز [1] ، وممَّا جاء في الشعر قوله [2] :

رُبَّـــــهُ فتيـــــةً دعـــــوْتُ إلـــــى مَـــــا يُـــــورِثُ المجـــــدَ دائبـــــاً فأجـــــابُوا

خاتمة :

وفي نهاية المطاف، نجد أنّ الزمخشري قد ذكر العلل النحوية كافة في كتابه المفصّل، وهذه العلل موجودة لدى النحاة الذين سبقوه، من مثل العلل النحوية في إعراب الأسماء والأفعال ، وهي كثيرة، والعلل في بناء الأسماء والأفعال، والعلل في بناء الحروف. وهذه العلل هي من أسّ قواعد السماع التي وضعها النحاة لمعرفة أسباب الظاهرة اللغوية ، وسبب بنائها أو إعرابها.

[1] ينظر: شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي: 59/2، 406. ارتشاف الضرب : 462/2. مغني اللبيب : 638 .

[2] بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 463/2 ، ومغني اللبيب : 638 ، والمعجم المفصل : 51/1 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ـ الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1405-1985 .

ـ الاقتراح في علم أصول النحو ،للسيوطي ، تصحيح : عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، سعيد بن عبد الله العمودي ، أحمد بن محمد اليمني ، منشورات دار المعارف ، سورية ، حلب ، ط2 ، 1359 .

ـ أمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة ، د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1413-1992 .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط4 ، 1380 -1961 .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،لبنان ، ط5 ، 1966 .

ـ تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ، حققه وقدم له :محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، 1387 – 1967 .

ـ تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1403-1983 .

ـ الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي ،تحقيق د . فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفات الجديدة ، بيروت ،دار مكتبة سومر للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع ، حلب ، السليمانية، ط2 .

ـ حروف المعاني للزجاجي ، حققه وقدم له : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط1، 1404-1984 .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د . محمد نبيل طريفي ، إشراف د : إميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1418-1998 .

ـ الخصائص لابن جني ، حققه محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط2 .

ـ ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت . لبنان .

ـ ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي الفتح عثمان بن جني ، المسمى بـ : الفسر عني بتحقيقه والتعليق عليه د . صفاء خلوحي ، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1988 ، جـ 1 + 2 .

– ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، طبع المكتب الشرقي ، بيروت، لبنان .

ـ ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، 1969 .

- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، الجامعة الأميركية ، بيروت ، دار صادر ، ط3 ، 1979 .
- ديوان ذي الرمة ، شرح الأمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، حققه وقدم له وعلق عليه : د . عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان للتوزيع ، والنشر والطباعة ، بيروت ، طبعة مؤسسة الإيمان الأولى ، 1402-1982 .
- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ط2 ، 1403-1983 .
- ديوان الفرزدق ،قدم له ، وشرحه مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1412-1992 .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، 1395-1975 .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط16-1394-1974 .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي ، عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري ، حققه : عبد الستار أحمد فراج ، راجعه : محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة الميداني ، القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري ، وبهامشه حاشية للعلامة الشيخ يس ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ت) .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، وضعه وضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1410-1990 .
- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق :يوسف حسن عمر ،كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جامعة قا ر يونس ، 1398-1978 .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- شرح الواحدي لديوان المتنبي ، ضبط وشرح وتقديم وتعليق د . ياسين الأيوبي ، د . قصي الحسين ، دار الرائد العربي ، بيروت ،لبنان ،ط1 ،1999 .
- شعر النابغة الجعدي، عبد العزيز رباح ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط1، 1384-1964 .
- ضرائر الشعر ، كتاب مايجوز للشاعر في الضرورة ، للقراز القيرواني ، تحقيق وشرح ودراسة د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة ، منشورات منشأة المعارف بالاسكندرية .
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1402-1982 .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط6 ، 1385-1966 .
- لسان العرب لابن منظور ، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه : علي شيري ،دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ،لبنان ،ط2 ،1412-1992 .

- مجاز القرآن ، صنعة أبي عبيدة ، معمر بن المثنى ، عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد فؤاد سزكيس ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1401-1981 .
- معاني القرآن للأخفش ، دراسة وتحقيق ، د . عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ، ط1 ، 1405-1985 .
- معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1980 .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992 .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، حققه وعلق عليه :د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، ط3 ، 1392-1972.
- المفصّل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت538هـ) دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1425،1هـ، 2004م .
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل ، للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط2 .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، صححه سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ، 1894 .

The grammatical reason according to Al-Zamakhshari in his detailed book

*Dr. Ibrahim Al-Babb
*Dr .Giyat Babu
*omran Abu Khalil

Abstract

In this research, we study the grammatical reason according to Al-Zamakhshari in his book (Al-Mufassil), and we have seen that Al-Zamakhshari has covered all the reasons in this book that came from previous grammarians in a scattered manner in their books. We have tried to collect and study them in an accurate scientific manner, by returning to the books of Previous grammarians discussed it in order to reach the correct conclusion, citing multiple evidence from the Holy Qur'an and Arabic poetry, to reach the conclusion that: The grammatical cause is one of the pillars of Arabic grammar in arriving at the correct explanation for the grammatical phenomenon.

Keywords: reason, al-Zamakhshari, al-Mufassal, witness.

---

* Professor in the Department of Arabic Language, Tishreen University, Latakia, Syria.
* Professor in the Department of Arabic Language, Tishreen University, Latakia, Syria.
*PhD student, Tishreen University, Latakia, Syria.